

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشدي



«تويتير» الكويتي لا يحبونه!

إذا كان الناشطون السياسيون قد استخدموا مواقع التواصل الاجتماعي لاسقاط حكومات دول وزعماء، وزعماء حرصوا على ان تكون لهم صفحات في الـ«فيسبوك» وحسابات على «تويتير»، فلم لا يكون لـ«أبوخليل لنقل العفش» صفحة على الـ«فيسبوك» هو الآخر؟ ما الضير من ان يبحث عن زبائنه عبر اشهر موقع للتواصل الاجتماعي؟ وضع عددا من الاعلانات كما وضع رقم هاتفه النقال فهو لا يمتلك مكتبا ولا مؤسسة.

□ □ □

اتصلت على رقم الهاتف الذي وضعه ابوخليل وادعيت انني زيون، وخلال مكالمة قصيرة اكتشفت في خمس دقائق ما يبدو ان الداخلية بل والحكومة باكملها لا تريد ان تكتشفه منذ 20 عاما، وهو ان ابوخليل هذا وعمالته البالغ عددهم 6 أشخاص هم من العمالة السائبة ممن اشتركوا اقامتهم من كويتيين اسسوا شركات وهمية لبيع الاقامات للراغبين، ورومهم في البلد، ابوخليل اسس لنفسه عملا في نقل العفش، ويملك سيارة ورخصة قيادة يصعب استخراجها الا براتب 400 دينار فما فوق ومؤهل جامعي ويدير عملا ونشاطا تجاريا يتطلب اخراج رخصة له اشتراطات لا اول لها من اخر، وكلها غير متوافرة في شخصه، الا انه وعلى الرغم من هذا وعلى الرغم من انه مخالف لقانون الإقامة فهو يدير عملا ويوفر وظائف لستة اشخاص آخرين هم ايضا مخالفون لقانون الإقامة.

□ □ □

هذا الشخص ومثله المئات يديرون اعمالا تجارية لا تعلم وزارة التجارة عن امرها شيئا ويقومون بتوظيف اشخاص لا تعلم الشؤون عن امرهم شيئا أيضا ويمتلكون حق اقامة ورخص قيادة يبدو ان الداخلية هي الاخرى لا تعلم عنها شيئا.

□ □ □

لنفرض ان 1000 شخص يديرون اعمالا صغيرة مثل ابوخليل بعيدا عن الرقابة ومنهم من يعمل في نقل العفش بل ومنهم من يعمل كمدرسين خصوصيين واعلاناتهم تملأ الصحف الاعلانية ووزارة التربية نائمة في غسل «الفلاشات المضروبة» ومنهم من يعملون سائقي توصيل طلبات، فنحن نتحدث عن عشرات الالاف البعيدين كل البعد عن اي رقابة من اي نوع من جهات حكومية وامنية لا تعرف ان تؤدي عملها الا فيما يتعلق بما يقوله المغردون على «تويتير» من المواطنين الذين ارهقتهم الديون وساءت احوال التي آلت اليها بلدهم، اما تجار الاقامات والمخالفون للقانون فالحكومة تمنحهم الاشارة الخضراء.

□ □ □

لذا اذا اردت ان تكون مواطنا صالحا في عين الحكومة عليك ان تسلك طريقين اما ان تتاجر بالاقامات او ان تتحول الى وافد وتفتتح مشروعا صغيرا بعيدا عن اعين حكومتك التي لا تتفتح و«تبتق» الا على من يقول كلمة الحق.

□ □ □

توضيح الواضح: لست متشائما ولكنني اطرح جزءا من الحقيقة التي نعيشها.

بيني وبينك

m.almashan@hotmail.com

محمد المشعان



«خلصها بالي» هي به

في شبه الجزيرة العربية كان لكل قوم حكيم يذهب له كل صاحب حق ومظلوم ليستنجد به لإرجاع حقه ورفع الظلم عنه فإذا احتار احد الحكماء او تردد في اتخاذ القرار المناسب يقول له المقربون منه «المستشارون» بعد يقينهم بضرورة إصدار قراره بأسرع وقت «خلصها بالي هي به» اي اتخذ القرار المناسب في اسرع وقت دون تردد.

ما نعيشه اليوم أزمة دستورية لم نعشها من قبل فحكم المحكمة الدستورية ببطلان إجراءات مرسوم حل مجلس 2009 وعدم دستورية الـ 5 دوائر ذات الـ 4 أصوات التي عززت القبليّة والطائفية أصبح أمرا واقعا يجب التعامل معه بشكل دستوري بحث بعيدا عن الصراخ والتبديد والعناد، اليوم نحن جميعا نريد الخروج من هذا المأزق الدستوري المعقد بطريقة دستورية تحصن المجلس القادم من أي طعون كي لا نرجع مرة أخرى للوضع غير الدستوري الحالي.

انا على يقين تام ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك يريد ان يعبر بحكومته هذا المأزق الدستوري من خلال

mubarakalenezi@hotmail.com

@engmubarak8

م. مبارك عبدالرزاق العنزي



حملة توافيق الأغلبية.. بين القبول والرفض

نحمد الله أن دستورنا يكفل الحراك والتعبير فيما يتعلق بالتشريع والرقابة وطرق التعامل مع كل التطورات التي من شأنها إرساء قواعد العدل والحق والتطبيق. لذا ننبه على أخطاء قد تقع على كاهل الأغلبية، وقرارات متسرعة لربما تخرج بين ثنايا بعض المتعاطفين غير المقدرين لحساسية الوضع الراهن والذي قد يكون سلاحا ذا حدين، والخوف من أن يكون التوجه المستقبلي في تفرغ الدستور من محتواه وتبادل التهم والتراشق في كل وسيلة من وسائل الإعلام، والاستنذاب على جعل آلية (الأغلبية) بمثابة المنقذ الوحيد لمكتسبات ومقدرات الشعب الكويتي دون الالتفات لبعض المبادرات من باقي القوى الوطنية والشبابية والنقابية، والخوف كذلك من تقليل أهمية المشاركة من أطراف خارجية لتسوية القرار السياسي وإثراء كل النقاط المتعلقة بقراءة الحكم القضائي ببطلان مجلس 2012 وإيجاد ثغرات حقيقية للخروج من هذا الخفق المظلم بأقل الخسائر والتضحيات.

إن هناك رؤى جديرة بالاهتمام للوقوف عليها مستمدة قواها من إرادة الأمة التي أخرجت (كتلة الأغلبية)، المتمثلة بجناحي (القبائل والعوائل)، واللذين هما جزء لا يتجزأ من وعاء الأمة، وهذه الحقيقة أرجو ألا تغيب أو يقلل من فاعليتها حتى لا تخسر الأغلبية ما تبقى من أوراقها الراحبة. إن الأمة هي من صنعت هذا الحراك الحيوي وهي من شكلت الكتلة ليكون المتحدث الأقوى تحت قبة عبدالله السالم، فمن الواجب الالتفات للقاعدة

أميرين، الأول تمكين حكومته من أداء القسم الدستوري امام المجلس «مجلس 2009» وهذا ما لا يريده النواب، وثبت من خلال تخاذلهم من الحضور للجلسة الماضية لتمكين الحكومة من القسم، والأمر الثاني يكمن في تعديل الدوائر الحالية لتحسينها من اي شبهة دستورية ترجعنا لهذا المأزق مرة أخرى.

سمو الرئيس كثرت المطالبات وكل فريق يبحث عن مصلحة الانتخابية ولذلك اتمنى من سموك اللجوء الى المحكمة الدستورية بأسرع وقت ممكن للخروج من ما نحن فيه من مأزق بشكل دستوري فالكويت تنتظر منك قراراً حاسماً كما عهدناك في قضايا سابقة، سمو الرئيس بيدك الحل والقرار المناسب.. خالصها بالي هي به.

نقطة أخيرة: أدرك تماماً صدق نوايا سمو الرئيس وحرصه على الخروج من ما نحن فيه من أزمة في أسرع وقت وما أدركه أكثر أن هنالك من «أبناء عمومته» وبعض الساسة من يتمنون استمرار الوضع كما هو عليه الآن.

التي تم الانطلاق منها والعمل على أن تكون النظرة شمولية دون انتقاء أو تقنين والإسراع بزيارة اللجان والدواوين لأخذ المشورة والرأي لكسب الغطاء الشرعي والتعبئة العامة، وعدم الاكتفاء بآراء الكتلات الشبابية وتفعيل دواوينهم دون دواوين اصحاب الغلبة والنفوذ . وهنا اطرح سؤالاً محاذياً مع حملة التوافيق التي انطلقت منذ أيام، ما ضرر الأغلبية لو انتظرت قليلا وعكفت على التنسيق مع الرموز والوجهاء (وجميع) التيارات السياسية والنقابية والوطنية لمعرفة وجهة نظرهم لاسيما أن في الثمانينات تم تعديل الدوائر بمرسوم ولم يقاطع أحد الانتخابات؟ ما ضرر الأغلبية لو فكرت في حلول وبدائل أكثر حيوية لرسم خارطة طريق وتدشين مبادرتهم بمشروع وطني يدعم بأسماء من الأكاديميين والحقوقيين والخبراء، إلا أن تعتقد بمقاطعتها للانتخابات يعد إنجازا، ورفع سقف المطالبات بلا سقف يعد إنجازا والعمل داخل هامش الأجنحة الواحدة يعد إنجازا!

والسؤال يطرح نفسه: كيف السبيل في حال تم تعديل الدوائر وآلية التصويت الدعوة للانتخابات برلمانية جديدة مدعمة بحكم نافذ من المحكمة الدستورية يجيز كل الإجراءات ويؤكد سلامتها من أي خلل دستوري؟ هل ستقفون مكتوفي الأيدي ما هو إجراؤكم وما هو مستقبل كتلتكم، وكل من تعاطف معكم وأيدكم؟ وما هي خطط العودة للتعامل مع ما يمكن أن يكون من أحداث تصطدم مع توجهاتكم وحراككم؟!



نظرات

bodalal@me.com

محمد هلال الخالدي

الاحتلال العراقي

يصادف يوم الثاني من اغسطس نكزى مرور 22 عاما على الغزو العراقي واحتلال الكويت عام 1990، فمأذا تعلمنا من تلك التجربة القاسية؟ يقول الألمان: إذا لم تكن تتقدم إلى الأمام، فأنت إذن تتراجع إلى الخلف. فأين نحن وما هو وضعنا بعد كل هذه المسيرة الطويلة من التاريخ؟

□ □ □ يؤكد علماء الاجتماع أن الدول التي تتعرض لاحتلال أو حروب، ولا تستخدم التوصيف السليم للحدث، وتقوم بتغيير الحقائق التاريخية (غالبا بسبب مجاملات أو خوف) فإن ذلك يؤثر على الشعور بالانتماء والولاء للوطن، ويفقد المواطنين الثقة بحكومتهم الوطنية. تأملوا، اليس هذا ما يحدث في الكويت؟

□ □ □ قد يكون للحكومة حساباتها ومجاملاتها، لكن بالنسبة لنا ولأولادنا وأيضا لأهلنا في العراق، ممن نعتقد بأنهم أيضا عانوا من هذا الاحتلال كما عانينا وتضرروا كما تضررنا، لكن لمصلحة الجميع يجب أن نسمي الأشياء بأسمائها، ما حصل هو غزو عراقي واحتلال عراقي للكويت، صدام حسين كان وقتها رئيسا للعراق، وهو صاحب الفكرة والاطماع والجرائم والأخطاء، لكن من غزا الكويت واحتلها غدرا هو العراقي، الجيش العراقي النظامي والجيش الشعبي.. هذه حقائق تاريخية لا يمكن تجاوزها. أما مسألة التسامح وإعادة بناء العلاقات وتقويتها من جديد فهذه مسألة أخرى، تتطلب سلوك ومظاهر حسن الجوار وأفعال تترجم على أرض الواقع، ومن مصلحتنا جميعا أن نبني علاقات ثنائية جيدة، لكن هذا لن يلغي التاريخ.

□ □ □ كل الدول التي قامت في لحظة تاريخية بنفس ما قامت به العراق ضد الكويت، قدمت الاعتذار والتعويضات ولم يمنعها ذلك من إعادة بناء علاقاتها من جديد، ولم تزور التاريخ وتقلب الحقائق، فها هي ألمانيا تقدم كل سنة اعتذارها لجميع الدول التي تضررت من الاحتلال الألماني، ولم تزور التاريخ وتدعي أنه احتلال «هتلري». علينا ألا نخلط بين التسامح والمصالحة وإعادة بناء العلاقات الأخوية.. وبين حقائق التاريخ. العراق قام باحتلال الكويت عام 1990 ثم تحررت الكويت بفضل الله عز وجل ثم بجهود أشقاقتنا وأصدقائنا، هذا تاريخ لا يمنع التسامح، بل يزيده قوة إذا صدق «أشقاؤنا» العراقيين وتعاملوا معنا كدولة تسامت على جراحها وتسامحت ومدت يد الصداقة والسلام.



د.محمد الصراعي

رأي

الشان السياسي عندنا في الكويت لا يسر القريب ولا البعيد، فميلاد أزمة يحدث بسرعة عجيبة لحظة موت أزمة او تلاشي أزمة، فالالزامات متلاحقة وتدور في فلك كما الكواكب التي تدور في أفلاكها حول الشمس، وكوكب الشمس يمسك بتلك الكواكب التسعة بقانون يطلق عليه قانون الجاذبية الشمسية وهو نظام رباني عجيب، وجوازنا نريد نظاما دقيقا يحدد تلك العلاقة التي تشوبها الفتنة والقبل والقال وعدم وضوح الرؤية وعدم الدقة في اختيار العبارات والنوع فكتيرة هي تلك السهام التي تطلق على سجيته دون التفكير في آثارها ومدى الجسارة في الاتيان بها. والاستقرار هو هاجسنا جميعا ولا يمكن بأي حال من الاحوال ان تهدر حقوقنا نحن السواد الاعظم من اجل مجموعة من البشر يريدون عدم الاستقرار والتصعيد والتصعيد من اجل كرسي هنا او وضع رجل هناك فاستمرار النهج الحالي والصوت العالي لن يحقق شيئا لنا وسيعيدنا مرة اخرى الى المربع الاول القاضي الى الفوضى والتراشق والفجور بالخصومة. ان استقرار الديموقراطية لن يتحقق الا بالرجوع الى القواعد الشعبية الى ارادة الأمة وهو مطلب اساسي

لتحقيق العدالة واستقرار النهج وضمان الحريات، وعلى الحكومة ان تتحمل مسؤوليتها تجاه ما يجري على الساحة من لغظ سياسي حول الدوائر الخمس وحقيقتها من حيث توزيع الامان الانتخابي بين اطراف الشعب وتحقيق ميزان العدالة، وارادة الأمة ليست مقصورة على مجموعة بذاتها فقط دون التعرف او جس النبض للمجاميع الأخرى او ما يسمى بالأغلبية الصامتة، ومفهوم تحقيق العدالة للناخبين يعني اعطاءهم الحق في ايصال من يريدون لإيصال أصواتهم ومطالبهم، فكما كرسنت منظومة الـ 25 دائرة عادت الينا منظومة الـ 5 دوائر بنفس النمط من التعامل مع القضايا المصرية، فلم يتغير نمط المناقشة او التفكير في تحقيق مبدأ التنمية الواسعة وفي شتى المجالات بل اقتصر مفهوم التنمية على المشاريع ذات المصلحة الخاصة دون النظر الى المصلحة العامة. والحكمة تتطلب منا قليلا من التروي والهوء وتحكيم العقل والعودة الى ضمير الأمة وناخبينا دون الانصياع لمذموم المفهوم الضيق الذي يحقق مبدأ «أنا ومن ورائي الطوفان»، والواضح من العملية التصريحية في هذا الايام ان هناك تكرارا للتصريحات وسيلا من عبارات التهديد

والوعيد لمن يخالف الرأي وكان الرأي محجور على فئة معينة بأسمائها وهذا هو عين التخلف، فدعونا نشارك ونبدأ بالاستماع الى الآراء حتى ولو تم الاختلاف ففي النهاية هي كلها اجتهادات وآراء تصب جميعها في الصالح العام، وارادة الأمة ليست حكرًا على فئة دون أخرى. ان العناد السياسي الدائر الآن ويبدو وكأننا بين فريقين كل متمسك برأيه وكل يريد الغلبة والسيادة، فهذا النهج لن يحقق الا مزيدا من الاشكاليات والتراجع الى الخلف، ولن نخوض هنا بأي من المجلسين (2009 و2012) ايهما افضل بالنسبة لأعمال التنمية ومصالح الأمة فلنكس مجلس مساوئه ومحاسنه «اخفاقاته وانجازاته».

ان المرحلة الحرجة التي نعيشها هنا في الكويت وعلى الاخص فيما يتعلق بالمرحلة الراهنة ما بين تشكيل الحكومة ودعوة مجلس 2009 وما ستؤول اليه جلسة الافتتاح للمجلس وصيرورة الاحكام والقوانين والتشريعات السابقة واللاحقة، كلها أمور تحتاج الى ترو وبصيرة ثابتة بحيث لا نفقد القيادة مرة أخرى في سبيل اصلاح الوضع السياسي، وهنا مطلوب من الحكومة عدم التراجع والمضي قدما في الاصلاح والمساهمة في الاستقرار، ولننط

اهل الرأي والمشورة القانونية والدستورية حقوقهم في ابداء الصالح العام والاستماع للرأي القانوني والاحتكام للدستور بعيدا عن التشنجات التي لن تحقق لنا الامن والامان. والحكومة ومن منطلق ما لديها من حجج في تحقيق مبدأ العدالة الانتخابية عليها ان تفصح عن خططها المستقبلية ليأخذ المواطنون كامل حقوقهم في التعبير عن آرائهم وعلى الحكومة الا تتراجع في مقارعة الحجة بالحجة وعلى الاخص حول تلك الآراء والكتابات حول ما ستؤول اليه الاوضاع الراهنة، ومسيرة الحياة البرلمانية في الكويت لا تختلف عن مثيلاتها من دول العالم ولكن الميزن والمؤسف ان حقوق الغير في التعبير وابداء الرأي اصبحت عائقا في مفهوم الآخرين واصبح نشازا من لا يفهم معهم. والحياة مليئة بالعبر ولا بد من الاستفادة منها في تحقيق المطالب الجوهرية في العيش الآمن وبعيدا عن تلك التشنجات الخبيثة للأمل، ومن هذا المنطلق لا بد من الرجوع الى الدستور فهو الملاذ الآمن والحصن الامين لنا جميعا وسنحقق من خلاله الاهداف السامية للتنمية عادلة لا تشوبها اي منغصات.